المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة	5
الباب الأول :: مبدأ المشروعية	8
الفصل الأول :: مصادر مبدأ المشروعية	11
المبحث الأول :: المصادر المكتوبة	11
المطلب الأول :: التشريعات الدستورية	11
1_ شريعة المجتمع	12
2_ القواعد المستمدة من شريعة المجتمع	13
المطلب الثاني:: القانون	17
المطلب الثالث :: الأنظمة والتعليمات أو اللوائح	19
المبحث الثاني :: المصادر غير المكتوبة	21
المطلب الأول :: القضاء	21
المطلب الثاني :: العرف	24
الفصل الثاني :: موازنة مبدأ المشروعية	26
المبحث الأول :: السلطة التقديرية	27
القضاء والسلطة التقديرية	28
المبحث الثاني :: الظروف الاستثنائية	30
المبحث الثالث :: نظرية أعمال السيادة	37
المطلب الأول : معيار الباعث السياسي	39

Scanned by CamScanner

وحدة المكتبة

المطلب الأول : نظام القضاء الموحد	64
المطلب الثاني : نظام القضاء المزدوج	66
الباب الثاني :: نشأة القضاء الإداري وتنظيمه	70
الفصل الأول :: نشأة القضاء الإداري وتنظيمه في فرنسا	71
المبحث الأول :: نشوء القضاء الإداري وتنظيمه في فرنسا	71
المبحث الثاني :: تنظيم مجلس الدولة الفرنسي	73
المبحث الثالث :: اختصاصات مجلس الدولة الفرنسي	77
الفصل الثاني :: نشأة القضاء الإداري وتنظيمه في مصر	81
المبحث الأول :: نشأة القضاء الإداري	81
المبحث الثاني :: تنظيم مجلس الدولة المصري	84
المبحث الثالث :: اختصاص مجلس الدولة المصري	87
الفصل الثالث :: نشأة القضاء الإداري وتنظيمه في ليبيا	93
المبحث الأول :: نشأة القضاء الإداري	93
المبحث الثاني :: تنظيم القضاء الإداري	97
المبحث الثالث :: اختصاص دوائر القضاء الإداري	99
المطلب الأول :: المنازعات المتعلقة بالوظيفة العامة	100
أولاً : مفهوم الموظف العام	100
ثانياً : ولاية القضاء الإداري في شؤون الموظفين	104
ثالثاً : ما يخرج عن ولاية القضاء الإداري من شؤون الموظفين	109
المطلب الثاني :: الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات	113
المطلب الثالث :: القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي	115

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني : معيار طبيعة العمل	40
المطلب الثالث : معيار القائمة القضائية	42
المطلب الرابع : أعمال السيادة في القانون الليبي	45
الفصل الثالث :: الرقابة علي أعمال الإدارة	49
المبحث الأول :: الرقابة السياسية	50
المطلب الأول :: الرقابة عن طريق الرأي العام	50
المطلب الثاني :: الرقابة عن طريق البرلمان	52
المبحث الثاني :: الرقابة الإدارية	54
المطلب الأول : الرقابة التلقائية	54
المطلب الثاني : الرقابة بناء على تظلم	55
أولاً : التظلم الولائي	56
ثانياً : التظلم الرئاسي	56
ثالثاً : التظلم الموجه إلي لجنة إدارية متخصصة	56
المبحث الثالث :: رقابة الهيئات المستقلة	58
المطلب الأول : نظام الأمبودسمان	58
المطلب الثاني : الوسيط الفرنسي	59
المطلب الثالث : هيئة الإدعاء العام السوفياتي	61
المطلب الرابع : جهاز الرقابة الشعبية في الجماهيرية	61
المطلب الخامس : تقدير رقابة الهيئات المستقلة	62
المبحث الرابع :: الرقابة القضائية	64

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع :: المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية	116
أولاً : التعريف بالعقد الإداري	119
ثانياً : المعيار المميز للعقد الإداري	120
1_ العقود الإدارية بتحديد القانون	120
2_ التمييز القضائي للعقود الإدارية	124
أ_ أن تكون الإدارة طرفاً في العقد	124
ب_ اتصال العقد بنشاط مرفق عام	127
ج_ أتباع أسلوب القانون العام	130
3_ المعيار المميز للعقد الإداري في ليبيا	133
4_ طبيعة الدعاوى المتعلقة بالعقود الإدارية	135
5_ القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العقد الإداري	137
المطلب الرابع :: دعاوى الجنسية	139
الباب الثالث :: قضاء الإلغاء	143
تعريف دعوى الإلغاء	143
طبيعة دعوى الإلغاء	145
الفصل الأول :: شروط قبول دعوى الإلغاء	147
المبحث الأول :: الشروط المتعلقة بالعمل الإداري	148
المطلب الأول : تعريف القرار الإداري	148
المطلب الثاني : تمييز القرار الإداري عن أعمال الدولة الأخرى	151
أولاً : العمل التشريعي	151

Scanned by CamScanner

ثانياً : العمل القضائي	156
ثالثاً : العمل المادي	161
المطلب الثالث : خصائص القرار الإداري المطعون فيه	163
أولاً : أن يكون القرار صادراً من سلطة إدارية وطنية	163
ثانياً : أن يكون القرار الإداري نهائياً	165
ثالثاً : أن يؤثر القرار في المركز القانوني للطاعن	171
رابعاً : أن لا يكون القرار الإداري محصناً من الطعن بالإلغاء	173
خامساً : أن لا يكون للقرار الإداري طريقاً خاصاً للطعن فيه	175
المبحث الثاني : الشروط المتعلقة برافع الدعوى (مصلحة رافع الدعوى)	182
المطلب الأول : طبيعة المصلحة في دعوى الإلغاء	182
المطلب الثاني : أوصاف المصلحة في دعوى الإلغاء	185
أولاً : المصلحة الشخصية المباشرة	185
ثانياً : المصلحة المادية والمصلحة الأدبية	186
ثالثاً : المصلحة المحققة والمصلحة المحتملة	187
المطلب الثالث : وقت توفر المصلحة	189
المبحث الثالث : الشروط المتعلقة بميعاد رفع دعوى الإلغاء	192
المطلب الأول : بدء ميعاد الطعن	192
أولاً : النشر	194
ثانياً : الإعلان	195
ثالثاً : العلم اليقيني	196
المطلب الثاني : تجاوز ميعاد الطعن بالإلغاء	198

Scanned by CamScanner

أولاً : القوة القاهرة	198
ثانياً : التظلم الإداري	200
ثالثاً : رفع الدعوى إلي محكمة غير مختصة	204
رابعاً : طلب المساعدة القضائية	205
المطلب الثالث : أثر انتهاء ميعاد الطعن	207
أولاً : القرارات الفردية	207
ثانياً : القرارات التنظيمية	209
الفصل الثاني : أوجه الطعن بالإلغاء	211
المبحث الأول : عيب عدم الاختصاص	213
المطلب الأول : تعريف عيب عدم الاختصاص	213
المطلب الثانيُ : صور عيب عدم الاختصاص	216
أولاً : عيب عدم الاختصاص الجسيم	216
ثانياً : عيب عدم الاختصاص البسيط	223
المبحث الثاني : عيب الشكل والإجراءات	228
المطلب الأول : تعريف عيب الشكل	228
المطلب الثاني : صور قواعد الشكل	229
أولاً : الأشكال التي تؤثر في مشروعية القرار الإداري	230
ثانياً : الأشكال التي لا تؤثر في مشروعية القرار الإداري	235
المطلب الثالث : تغطية عيب الشكل	238
المبحث الثالث : عيب مخالفة القانون أو عيب محل القرار الإداري	241

Scanned by CamScanner

المطلب الأول : تعريف عيب مخالفة القانون	241
المطلب الثاني : صور مخالفة القانون	242
أولاً : المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية	243
ثانياً : الخطأ في تفسير القاعدة القانونية	244
ثالثاً : الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية	245
المبحث الرابع : عيب السبب	247
المطلب الأول : تعريف السبب	247
المطلب الثاني : شروط سبب القرار الإداري	249
المطلب الثالث : رقابة القضاء الإداري على السبب	251
أولاً : الرقابة على وجود الوقائع	252
ثانياً : الرقابة على تكييف الوقائع	254
ثالثاً : الرقابة على ملائمة القرار للوقائع	255
المبحث الخامس : عيب إساءة استعمال السلطة	257
المطلب الأول : تعريف عيب إساءة استعمال السلطة	257
المطلب الثاني : صور إساءة استعمال السلطة	258
أولاً : البعد عن المصلحة العامة	259
ثانياً : مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف	259
ثالثاً : إساءة استعمال الإجراءات	260
المطلب الثالث : إثبات عيب إساءة استعمال السلطة	261
الخاتمة	264

Scanned by CamScanner